مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 25 /آذار/2026
المجلد(7)- العدد(1)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

السياسة السوفيتية تجاه الاقتصاد العراقي في السنوات الاولى لحرب الخليج الاولى 1980حتى عام 1984

م . د . عمر ياس عيسى الدليمي
مركز الدراسات الاستراتيجية
رئاسة جامعة الأنبار

الكلمات المفتاحية: العراق- الاتحاد السوفيتي- علاقات اقتصادية. اسعار النفط

الملخص:

اكتسبت أهمية العراق بالنسبة لموسكو لأسباب تاريخية وجيوستراتيجية التي اتصلت ببعض السمات الخاصة هذا الذي جعلها متميزة عن الروابط السوفيتية مع دول اخرى وحتى ببعض دول الشرق الأوسط العربي زيادة على الإمكانات الاقتصادية للعراق والثروة بعد عام ١٩٧٢ وارتفاع أسعار النفط في أعقابها جعلت من العراق شريكا ماليا وزبونا لموسكو ومما زاد من أهمية العراق بالنسبة لموسكو هو تحول مصر وتخليه عن صداقته والاتجاه نحو الولايات المتحدة الأمريكية مما أعطى ذلك أهمية للعراق بالنسبة للاتحاد السوفيتي واصبح العراق الأداة الوحيدة المتبقية لنفوذه في المنطقة، فبذأت شركاته تتوسع في العراق الهدف هو اكتساب مصالح أوسع في منطقة الخليج ومن ثم انعاش اقتصاده وهذا يعود بالنفع في حماية الوضع السياسي من الانهيار لاسيما بدأت في موسكو بعض ملامح التغيرات والمطالبة بتعديل الوضع الاقتصادي.

المقدمة

إن واقع الصراع الدولي أو ما يُطلَق عليه تسمية الحرب الباردة لَم يكن مقتصرً على الجوانب السياسية أو حدود التطور العسكري ، وإنما كان في حقيقته صراعًا على المصالح الاقتصادية بالدرجة الأساس ، و لا سيما على بلدان العالم الثالث ، المعتمدة على اقتصاديات الاستخراج ، التي لَم تكن تمتلك أدنى إمكانيةٍ للنهوض بواقعها الاقتصادي أو القيام بمهام الاعتماد الذاتي في إقامة صناعاتٍ استخراجيةٍ أو تحويليةٍ أو غيرها من الصناعات فكان من نتائجها عجز هذه الدول وتعاظُم قوة دولٍ أخرى وتبلُور نظامٍ اقتصاديٍ دوليٍ يُمثِّل مركز القطبية

الثنائية ودول المحيط وهي دولٌ كثيرةٌ ، مما يسبب فجوةً اقتصاديةً بين الطرفين نَتَجَ عنه كثيرٌ مِن الأزمات للاقتصاد العالمي الناتجة عن نمط العلاقات غير المتوازنة[1].

لَم تكن القوى الكبرى أو ما تُسمَّى المركز بالأهداف نفسها والمبادئ الاقتصادية ، إذ أن القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، كان هدفها تحقيق الأرباح عن طريق احتكار الثروات لمناطق معينةٍ وتعدها محمياتٍ لها ، زيادةً على سياستها القائمة على المديونية المشروطة أو المعبأة بأسعار فائدةٍ عاليةٍ إلى جانب سياسة تقييد إقامة صناعاتٍ مستقلةٍ[2]، أما القطب الآخر وهو الاتحاد السوفيتي لَم يكن بمعزلٍ عن الدول الغربية الكبرى في البحث عن المصالح ، بيد أن استراتيجيته في الأهداف الاقتصادية تختلف تمامًا عن القطب الآخر، وهذه الاستراتيجية الاقتصادية قائمةٌ على الإعانة والمساعدات وبفوائد أقل مما تقوم به تلك الدول من أجل تحقيق النفوذ[3].

اولاً: السياسية السوفيتية 1980-1981

كان مبدأ الاتحاد السوفيتي ومجموعة دول أوروبا الشرقية هو القبول بالمكاسب الاقتصادية القليلة أو الربح القليل أو ربما خسائر متوقعةٌ ، مقابل مكاسب تحققها في دول منطقة الشرق الأوسط وهي الوجود على الأصعدة السياسية والاقتصادية (وجود شركاتها) والعراق في مقدمة دول المنطقة، لِما يتمتع به الأخير مِن مزايا جغرافية وموارد طبيعية، وهذا في حقيقته يمثل وجهة نظر صانعي القرار للحكومات السوفيتية، لتحقيق أهدافٍ استراتيجيةٍ قديمةٍ وهي الوصول إلى منطقة الخليج العربي[4]، الذي زاد مِن الطموح السوفيتي و لا سيما بعد دخولها أفغانستان 1979، لِما تتمتع به دول المنطقة من ثرواتٍ اقتصاديةٍ هائلةٍ أهمها البترول، زيادةً على المنافذ البحرية المهمة، لذلك سعى السوفييت إلى أن يكون قوةً مناوئةً للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة، بيد أن الاستراتيجية السوفيتية لَم تكن مباشرةً في الإعلان عن التوجه صوب الخليج العربي، وإنما رسخ علاقات اقتصادية مع بعض دول المنطقة[5]، والعراق في مقدمتها عن طريق إقامة التعاون الاقتصادي[6]، والاستفادة مِن الدروس السابقة متمثلةً بالأزمات النفطية الناتجة عن الأحداث التي مرَّت بها بعض دول الشرق الأوسط[7]. ومن هذه المتطلبات عملت الحكومات السوفيتية بدءًا مِن ليونيد بريجنيف (Brezhnev) إلى حكومة غورباتشوف (Gorbachev)[8] بوضع دراساتٍ مِن جانب المعيار الاقتصادي ، وكيف يمكن أن يكون السوفييت لاعبًا بارزًا ، وإبعاد العراق عن مسرح الاقتصادي الغربي ، أو على الأقل تفكيك الروابط الاقتصادية وإضعافها،ولذلك أوعز بريجنيف في بداية أيلول 1980 إلى المجلس

الاقتصادي باتجاه التدابير وفي مقدمتها تعزيز الروابط الاقتصادية مع العراق مِن خلال التوسع في التعاقد في مجال بناء وتطوير المؤسسات الاقتصادية وفتح الاعتمادات السوفيتية لتلك المؤسسات وتقييم الدور في العراق وبقية الدول الخليجية مع السوفييت[9].

و بالرغم مِن الخطوات التي اتخذها بريجنيف في بداية الثمانينيات فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية الخارجية وتأكيد الدور السوفيتي في العراق وبقية مناطق الشرق الأوسط، غير أن سياسة المقايضة بالبدل النفطي والحَد مِن إنفاق العملات القابلة للتحويل كانت مِن أولويات الحكومة السوفيتية، وهي سياسةٌ -على حد تعبير حكومة موسكو بأنها- مرنةٌ وتدخل ضمن مفهوم التجارة الخارجية، إذ أن السوفييت كانوا يأخذون النفط العراقي بدل السلع وأجور الشركات وإعادة بيعه إلى دولٍ أخرى لغرض إدخال العملة الصعبة إلى البلدان الاشتراكية وكان لهذا الإجراء هدفان[10]:

أ- تحقيق الربح بنوعين وهو أخذ النفط بسعر الأوبك ويتم البيع إلى مستهلكيها بالسعر المحدد مِن الحكومة السوفيتية مع احتساب كلفة النقل لأساطيلهم، إلى جانب احتكار السوق النفطية لِبَعض الدول وعدم التوجُّه نحو الغرب.

ب- تصريف البضائع وخلق سوق نفطيةٍ استهلاكيةٍ فيها، وبما أن العراق أحد أهم البلدان النفطية الكبيرة ومن المستهلكين للبضائع السوفيتية مِن الآلات والمعدات الصناعية والأسلحة، فلا بد مِن إعطائه أهميةً خاصةً بمعزلٍ عن دول الشرق الأوسط .

كان لتوافق الأهداف الاقتصادية المشتركة بين العراق والاتحاد السوفيتي تحقيق المنفعة المتبادلة وفق مبدأ الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية، غير أن منظور العراق في الاستراتيجية الاقتصادية، كان يختلف إلى حدٍّ فيما يخص تنوع التعامل السوقي، إذ أن العراق كان يفضل عدم التعامل الأحادي تجاه اقتصاد السوق مثلما تفعل بعض دول الشرق أوسطية المُنتِجَة للنفط ، وربما كان أحد أسباب نظرة الحكومة العراقية ، بأن التوجه الكامل نحو الاقتصاد الرأسمالي يزيد مِن التبعية الاقتصادية، زيادةً على زيادة التجزئة العربية والبقاء ضمن إطار الاقتصاد المفرغ يُضاف إلى ذلك إن منظور العراق في التعامل الاقتصادي مع الدول الغربية- وتوثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتي نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين وتنويع الصادرات والاستيرادات منها وإليها- كان من منطلق عدم الولوج في الطريق الضيق للرأسمالية واستثمار تلك الدول للعراق، مثلما تتعامل مع دولٍ أخرى للخروج مِن أزمات اقتصاد الهشاشة[11]، أما بالنسبة لتوثيق العلاقات مع السوفييت ودول أوروبا الشرقية، فبالرغم مِن

أنها كانت تعاني أزماتٍ اقتصاديةً داخليةً ،إلا أن العراق أراد الحصول ولو على جزءٍ مِن تلك الاحتياجات التي استحيل عليه مِن الدول الغربية[12].

جاء التأكيد لسياسة العراق الاقتصادية على لسان سفيرها لدى الاتحاد السوفيتي عبدالرحمن احمد عبدالرحمن، لدى استقباله في مبنى السفارة العراقية وفدًا رفيع المستوى برئاسة خولوف (Kholov) نائب رئيس المجلس السوفيتي الأعلى ونائب وزير الخارجية السوفيتي كورتينكو (Kortenko)، وعددًا آخر مِن الشخصيات في المجلس الاقتصادي للدول الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وذلك في السادس مِن شهر أيلول عام 1980[13].

جرى خلال اللقاء مناقشةٌ عامةٌ للأوضاع الاقتصادية ووجوب التعاون المشترك ، وتحقيق المنفعة المتبادلة للبلدين ، زيادةً على تناول مسألة الالتزامات الموجبة للطرفين ، إذ أكد السفير العراقي أن العراق مع بلدان أوروبا الشرقية عامة ودول الاتحاد السوفيتي خاصة له أهميةٌ استراتيجيةٌ مرسومةٌ ومحددةٌ ضمن الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة ، وإن العراق منفتحٌ في علاقاته مع الجميع، شريطة أن تكون ضمن سياقاتٍ تحددها التفاهمات وعدم التخندق مع طرفٍ مُعيَّن[14].

إن تحديد العراق استراتيجيته الاقتصادية تجاه الأسواق المالية المختلفة كانت محددةً وفق معيارٍ مُعيَّنٍ ، وهو عدم الانخراط الكامل في السوق الرأسمالية أو السوق الاشتراكية ذات منطلقٍ اقتصاديٍّ مرتبطٍ بالفكر الاشتراكي البحت ، وإنما اتخذ العراق مبدأً وسطيًا يسير بعجلة التنمية الاقتصادية ، لبناء أساسٍ إنتاجيٍّ يكون غير ملتزمٍ بأحد الأطراف حتى الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

ظهرت مع بداية نشوب حرب الخليج الأولى في الرابع من أيلول 1980[15]، أهدافٌ ووجهات نظرٍ في إعادة تقييم العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي ، ولا سيما وأن وجهات النظر مِن الجانب السوفيتي قد وضعت ميزان العلاقات والمصالح الاقتصادية مِن الأولويات[16]، إذ كان الاتحاد السوفيتي ينظر إلى أن طموحات العراق في تأدية دورٍ أمنيٍّ إقليميٍّ مقيدٌ بشكلٍ خطرٍ ، وذلك بامتلاكها أقصر ساحلٍ مِن أي دولةٍ مِن دول الخليج الثماني[17]، فبالنسبة للعراق لا يمتلك أكثر مِن خمسين ميلًا بعضها في المياه الضحلة والوصول للسيادة غير المؤكدة ، وهذا ناتجٌ عن النزاعات مع جيرانها (الكويت وإيران)[18]، أما ايران فإنها يُنظَر إليها على النقيض مِن العراق، إذ أنها لا تُقاسِم الحدود البرية فقط، وإنما لها حدودٌ بحريةٌ يزيد طولها على ستمئة ميلٍ مِن شط العرب وصولًا إلى باكستان، لذلك يكون العراق بالنسبة لِشواطئه أقصر مِن إيران ، زيادةً على

أن الآخر يطل على الشواطئ الشمالية لمضيق هرمز، الذي يمر عبره الجزء الأكبر مِن النفط إلى السوق العالمي[19].

وبما أن العراق وإيران بُلدانٌ نفطيةٌ مُصَدِّرةٌ إلى أوروبا الشرقية والغربية، فأنه مِن الطبيعي أن الاتحاد السوفيتي له علاقاتٌ مع كلا البلدين فهي لَم تكن راغبةٌ بالمواجهة العسكرية بين العراق وإيران مِن شأنه إلحاق ضرر بالمصالح الاقتصادية للسوفييت، لأن الأخيرة كانت مدركةً أو في الأقل أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تتخذ موقفًا إيجابيًا إزاء أحد الأطراف، و لا سيما وأنها رجَّحَت قيام إيران بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وتصفية خلافاتها للوقوف ضد بغداد وهذا يحدد وجود المصالح الاقتصادية السوفيتية[20].

ظهرت هناك وجهات نظرٍ عِدَّة داخل الحكومة السوفيتية في حالة مساندة أحد الأطراف ومن القطب الذي يكون التعامل معه وتحقيق الأهداف والفوائد الاقتصادية[21] ، لنجاح برنامجها الجديد في ترميم الاقتصاد السوفيتي وانتشاله مِن حالة الانهيار، إذ عُدِّل البرنامج الجديد فيما يخص ديونها وفوائد معوناتها بالنفط أو عن طريق العملة الصعبة على عكس البرنامج القديم ، الذي اشترط السداد بالنفط الخام فقط ، ونجاح هذا البرنامج الجديد يعتمد على السياسة الخارجية للحكومة السوفيتية،الذي بُني على جملة نظرياتٍ للإقدام على توثيق الروابط الاقتصادية هي[22]:

أ- إن السوفييت لديهم في العراق ما يُقارِب (5000) مستشارٍ اقتصاديٍ وفنّيٍ في المجالات غير العسكرية وما يُقارِب (1000) مستشارٍ وخبيرٍ في المجال العسكري.

ب- إن التقارب مع العراق وتوثيق العلاقات مِن الممكن أن يُجَنِّب المصالح الاقتصادية السوفيتية خطر الطرف الآخر وهو الولايات المتحدة الأمريكية في حال تدخُّلها مع أحد أطراف النزاع لأن العلاقات الاقتصادية مع العراق مبنيةٌ على أساس المعاهدات والبروتوكولات المُعلَنة وإن العراق مُلزَمٌ طرف موَقعٍ بحماية المصالح بموجب ضماناتٍ سابقةٍ أوجبتها تلك المعاهدات.

لَم تكن مسألة التعهُّدات هي التي دفعت العراق الى إعادة النظر في البحث عن توثيق العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي وتوسيع قاعدة العمل الاقتصادي ،و لا سيما ما يتعلق بالبنى التحتية[23]، غير أن حاجة العراق إلى تحويل الحرب والدفع بالعملية مِن جهة والنظرة العراقية في إعادة التعاون المشترك مع السوفييت و لا سيما النفطية منها هو أفضل مِن وجود المصالح الأمريكية التي تسعى إلى إعادة شركائها إلى سابق عهدها من جهةٍ أخرى وقد عَبَّر عن ذلك نائب

رئيس الوزراء (طارق عزيز)[24] بقوله: (إن التعامل مع السوفييت قائمٌ على أساس المنفعة وليس على أساس المواقف)[25].

ثانياً: السياسة السوفيتية 1982-1984

حصلت هناك متغيراتٌ دفعت الحكومة السوفيتية إلى الإسراع بتقريب وجهات النظر وتقوية روابطها الاقتصادية ، وأهم هذه المتغيرات هو بداية توجُّه الحكومة العراقية نحو إقامة روابط اقتصاديةٍ مع دول أوروبا وتوثيق علاقاتها وفي مقدمتها التجارة المدنية والعسكرية و لا سيما مع فرنسا ، التي بدأت تتسع أفق علاقاتها مع العراق منذ عام 1979 بحصولها على عقودٍ تطويريةٍ وبناء منشآتٍ حيويةٍ داخله[26].

كانت هذه الأسباب كفيلةٌ بمبادرة الاتحاد السوفيتي بإرسال دعوةٍ إلى الحكومة العراقية لزيارة موسكو في مطلع شهر نيسان 1982، إذ توجَّه نائب رئيس الوزراء طارق عزيز إلى موسكو والتقى بسكرتير الحزب الشيوعي بوريس بورماريف (Boris Bordmarev) وبحضور عددٍ من الوزراء في حكومة الاتحاد السوفيتي ، زيادةً على ممثلي المجلس الاقتصادي ، وممثلي عن وزارة النفط والطاقة السوفيتية[27] ، إذ جرى في أثناء اللقاء تأكيد التعاون المشترك بين البلدين و لا سيما في المجالات الاقتصادية وسبل تعزيزها ، زيادةً على إشادة المبعوث العراقي بدور الاتحاد السوفيتي في الإسهام في بناء القطاعات الاقتصادية العراقية ودعمها العملية التنموية كما رحَّبت موسكو بزيارة الوفد العراقي بالقول بأن حكومة موسكو حريصةٌ على تقديم سبُل التعاون وتعزيز الأواصر الاقتصادية[28].

لم يقتصر تأكيد ضرورة تطوُّر العلاقات الثنائية من جانب موسكو وإنما تم تأكيد ذلك،من قبل حكومة بغداد بعد تقديم السفير السوفيتي الجديد فكتور مينين (Victor minin) أوراق اعتماده لرئاسة الحكومة العراقية ، إذ جرى خلال الاستقبال استعراضٌ لِمسار العلاقات الثنائية، إذ أنه أشاد بالعلاقات الاقتصادية واصفًا إياها بأنها علاقاتٌ بُنيَت على أساس المنفعة المتبادلة، زيادةً على الدور السوفييتي في مساعدة العراق في تطوير الصناعة النفطية والبُنى التحتية الأخرى[29]. من جهةٍ أخرى تبادل الرئيسان العراقي والسوفيتي في الثامن من نيسان 1982 برقيات تهنئةٍ لمناسبة الذكرى السنوية لِتَوقيع معاهدة الصداقة والتعاون لعام 1972 مؤكدان حرص البلدين في ديمومة العلاقات وتوسيع أفق التعاون الاقتصادي بِما يخدم المصلحة المشتركة وتجاوز الخلافات و طيّ صفحة الماضي والبدء بصفحةٍ جديدةٍ على أسس التفاهم والتشاور بين الجانبين[30].

كان مِن أسباب التغيير في سياسة البلدين والتراجع عن الفتور هو لتحقيق أهدافٍ ومصالح لكل طرفٍ منهم إذ أن العراق كان بحاجةٍ إلى المزيد من الدعم للاستمرار في حربه ضد إيران و لا سيما وأنه بدأ بالسحب من الاحتياطات النقدية بعد تراجع قيمة الصادرات النفطية، زيادةً على أن هذه المبالغ القسم الأكبر منها مُخَصَّصٌ لِشراء المعدات والأسلحة العسكرية ، والقسم الآخر وهو الأقل يذهب لِتمويل مشاريع التنمية والتعاقد مع الشركات العاملة أبرزها السوفيتية وبقية دول أوروبا الشرقية التي تماشت مع ظرف العراق فيما يخص عملية الدفع بالنفط الخام[31].

أضحى الهدف المشترك البارز بين الجانبين ويعد مِن الأولويات الاستراتيجية لكلا الطرفين و لا سيما بعد تركُّز العلاقات السوفيتية-الإيرانية هو ضرب الاقتصاد الإيراني وشل حركة النفط، إذ أن هذا الجانب الاقتصادي المهم الذي يُعد الشريان الحيوي والرئيس لإيران داخل ضمن حسابات الحكومة العراقية منذ بداية المعارك ، و لا سيما هذا المفصل المهم والحيوي لقطع خطوط الإمداد غير أن الأمر أصبح أكثر دقةٍ بعد عام 1981 عندما اتخذ الاتحاد السوفيتي موقفًا مُغايرًا تجاه النظام الإيراني عندما قام الأخير بضرب الحزب الشيوعي الإيراني توده (Tudh)[32]، و بالرغم مِن أن الاتحاد السوفيتي كان لديه مصالح اقتصاديةٌ مع إيران ومن مستوردي نفطها، فقد بلغ حجم تصدير النفط الإيراني إلى الاتحاد السوفيتي (2,2) مليون برميل يوميًا، حتى بداية عام 1982 وتوقيعها جملة عقودٍ عسكريةٍ واقتصاديةٍ وآخرها عام 1981[33]، إلا أن السياسة السوفيتية تغيَّرت مطلع عام 1982 تجاه النظام الإيراني لأسبابٍ تتعلق بعدم ثقة حكومة موسكو بذلك النظام ، زيادةً على أن السوفييت أنفسهم كانوا يَعِدّون النظام الإيراني خطرًا على أمنه القومي بفعل الترابط بين الجماعات الإسلامية وهذا بطبيعته يهدد المصالح الاقتصادية للدول الاشتراكية[34]، وَلَم تكن تلك الأسباب كافيةً مِن اتخاذ موقفٍ تجاه تلك الدول ، وإنما كانت طموحات السوفييت هي الوصول إلى مياه الخليج العربي ، لِما تتمتع به من مزايا اقتصاديةٍ التي تُعد محميةً للمصالح الغربية ، ولأن الأخيرة كانت حريصةً على عدم ولوج السوفييت إلى هذه المنطقة، فقد بدأت باتخاذ الإجراءات والتدابير بموجب مبدأ كارتر (Carter)[35] وترقَّب الأحداث المحافظة على المكتسبات[36].

وفي حقيقة الأمر أن الأهداف والمصالح العراقية - السوفيتية ربما التقت في بعض وجهات النظر منها إن العراق لَم يكن يأخذ مسألة وصول الإمدادات بمعزلٍ عن القضايا الأخرى وهي تتعلق بأهداف الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أذ إن العراق كان ينظر إلى الأطماع الأمريكية قد تصل إلى سيطرتها على شمال العراق لتحقيق وتضمين موقعٍ استراتيجيّ

ودورٍ مهمٍ من جهة ويمثل خطرًا على المنافذ الاقتصادية للعراق مع تركيا من جهة أخرى ، و لا سيما بعد تعثُّر العلاقات العراقية - السورية ولهذا كان التقارب مع السوفييت هو أفضل من الناحية الاقتصادية ، إذ أن السوفييت لا توجد لديهم أهداف السيطرة بالمفهوم الشامل وإنما وضع موطئ قدمٍ لشركاتها مِن أجل وصول الإمدادات النفطية لسد العجز الاقتصادي الذي أصابها وتحويل حربها في أفغانستان وهذا بالنسبة للعراق أقل ضررًا ، كما رَجَّح الاتحاد السوفيتي انتصار العراق في الحرب مع إمكانية تغيير النظام الايراني ، زيادةً على ذلك فإن العراق بحسب المنظور السوفيتي سيصبح قوةً اقتصاديةً كبيرةً مما يمكِّن القيادة العراقية من تأدية دورٍ كبيرٍ في المنطقة ، وهذا بطبيعته يجعل التعامل معه أكثر فاعليةً في مجابهة الأضداد للسوفييت ، في ضوء القوى الاقتصادية ، زيادةً على أن النظام العراقي يعطي قوةً وحضورًا مميزًا للاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي وبقية الدول المحيطة والمُطِلة على البحر المتوسط و لا سيما وأن السوفييت لديهم اتفاقياتٌ سابقةٌ مع بعض منها وفي مقدمتها سوريا.

ادى التقدم الحاصل في تطوير العلاقات العراقية السوفيتية الى تنفيذ خطوات عملية من جانب الاتجاه السوفيتي لترسيخ تواجده في العراق، فاتخذ البرنامج ما يلي[37]:

أ- إن الاتحاد السوفيتي سمح لأغلب دول أوروبا الشرقية الاشتراكية بتوسيع قاعدة عملها في العراق وشغل أكبر مساحةٍ مِن الاستثمارات وإدخال رجال الأعمال السوفييت مساهمين في الشركات الرومانية وألمانيا الشرقية[38] ، و لا سيما بعد توجيه إنذارٍ مِن الحكومة العراقية إلى الشركات الرومانية الإنشائية لعدم التزامها بالجودة ومواعيد إنجاز مشاريعها وفي مقدمتها (مجزرة بغداد للحوم)[39]، وبعد الاتصالات التي قامت بها الحكومة السوفيتية مع الحكومة العراقية بشان تلك الشركات وتقديمها ضماناتٍ بأنها ستقوم بإجراء اتصالات المؤسسات المذكورة ، وبالفعل قامت حكومة موسكو بتوجيه الدعوة لمؤسسة (Arcom) الرومانية التي كانت شريكةً مع المانيا الشرقية في بعض المشاريع الاستثمارية ومؤسسة (Acomecon) ومؤسسة ماثينو كسبورت الرومانية أفضت نتائج المفاوضات إلى موافقة تلك المؤسسات بدخول رجال أعمالٍ سوفييت مساهمين إلى جانب إشراف المجلس الاقتصادي السوفيتي على تنفيذ العقود المبرمة بعد رفع تقارير دوريةٍ تُبيّن التقدم الحاصل في نسب الإنجاز[40]، إذ سعت تلك المؤسسات والشركات - وبمتابعة الحكومة السوفيتية - إلى تنفيذ الأعمال التطويرية والإنشائية مِن أجل ترسيخ البناء والترابط الاشتراكي في القطاع الاقتصادي العراقي ، وإعطاء صورةٍ بارزةٍ للحكومة

العراقية تجاه شركات أوروبا الشرقية والدول الاشتراكية الأخرى لكسب المزيد من العقود والوجود السوفيتي[41].

ب- تقدُّم الدعم المالي والفني للعراق ، فبالرغم من أن البرنامج السوفيتي الذي أُطلق عام 1980 نص على تخفيض الائتمانات الاقتصادية للشرق الأوسط ، إلا أن الاتحاد السوفيتي استثنى العراق من هذا البرنامج[42]، ولأن العراق في حالة حربٍ وفرض على الدولة اتباع سياسةٍ طارئةٍ تقشفيةٍ تجاه بعض القضايا الاقتصادية ومنها تأجيل تنفيذ مشاريع قد أُدخلت ضمن الخطط الاستراتيجية ، إلا أن الحكومة العراقية قامت بوضع خططٍ لتدارك الانهيار الاقتصادي ، وذلك بفعل استنزاف الحرب للواردات، بل تعدَّى إلى أن تقوم الدولة بسحب أموالٍ من الاحتياط، وهذا يدخل ضمن أخطر مرحلةٍ في اقتصاديات الحروب ولهذا فقد اضطر العراق إلى طلب اعتماداتٍ دوليةٍ ومنها الاتحاد السوفيتي ما يقارب المليار دولار لشراء الحاجيات الأساسية وتمويل المشاريع التنموية للبُنى التحتية[43].

رحَّب الاتحاد السوفيتي بطلب العراق للاعتمادات جاعًلا ذلك خطوةً لإعادة ترتيب وتنظيم الاقتصاد العراقي ، إذ أن ترحيب الاتحاد السوفيتي بطلب الاعتمادات وتشجيع الاستثمار للمشاريع التنموية في العراق هو لسد العجز الذي يعانيه العراق ، بعد أن طلب الأخير اعتماداتٍ ماليةً من الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة (250) مليون دولار، وهذا يؤكِّد أن الاتحاد السوفيتي أراد بموافقته الإسراع بتقديم الدعم ، الهدف منه هو تقليلٌ من حاجة العراق للولايات المتحدة الأمريكية ، لئلَّا يكون لها مساحةٌ واسعةٌ في الاستثمار و لا سيما القطاع النفطي ، والمجالات الاخرى بالرغم من أن الطلب العراقي كان معظمه اعتماداتٍ زراعيةً ، غير أن الحسابات السياسية السوفيتية لها دورٌ تجاه الاقتصاد العراقي[44].

أما ما يخص القروض فإن العراق نظرًا للظروف التي كان يمر بها ، اضطر إلى طلب مساعداتٍ وقروضٍ ماليةٍ من بعض الدول ، إلا أن أغلب هذه الدول اعتذرت من إعطاء القروض باستثناء الاتحاد السوفيتي الذي كانت استجابته سريعةً وذلك بأرساله قرضًا إلى العراق بقيمة (150) مليون دولار[45]

وفي شهر تموز من عام 1984 وصل النائب الاول لرئيس الوزراء العراقي إلى الاتحاد السوفيتي لاستحصال قرضٍ آخر ، إذ وافقت الحكومة السوفيتية على تلبية الطلب العراقي ، كما أشار إلى ذلك طارق عزيز في صحيفة (آسيا وإفريقيا) الفرنسية بأن ما تم استحصاله من الاتحاد السوفيتي هو (مئتا) مليون دولار ، مضيفًا أنه هناك اتفاقياتٌ يجري التباحث بها تخص التنقيب

عن النفط ، وإقامة منشآتٍ خاصةٍ وسدودٍ ، وفي ختام زيارته التي انتهت في الخامس عشر من شهر تموز 1984 أشاد بالجهود السوفيتية ووقوفها إلى جانب العراق على الأصعدة كافة[46].

كانت القروض السوفيتية التي أُعطيت للحكومة العراقية تأتي ضمن إطار المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد أن قامت الأخيرة بإعطاء قرضٍ للعراق بقيمة (435) مليون دولار لإنشاء خط أنابيب يصل إلى خليج العقبة مع شراء أنابيب بقيمة (100) مليون دولار ذات منشأٍ أمريكيٍ يتم تجهيز المرحلة الأولى بـ(85) مليون دولار أمريكيٍ[47]،

لَم تقتصر العلاقات الاقتصادية بين العراق والاتحاد السوفيتي على الاعتمادات والقروض فقط وإنما زادت عدد الخبراء والمستشارين في عام 1984 وفق الاتفاقية الاقتصادية والفنية المعقودة بين الجانبين في الثامن من شهر اذار 1984 والمُصَدَّقة مِن مجلس الوزراء العراقي في الخامس والعشرين من 1984 إذ جاء في الفقرة الخامسة أولًا بقيام الاتحاد السوفيتي بدعم العراق وزيادة عدد الخبراء والمستشارين والفنيين على ضوء هذه الاتفاقية ، أُرسِل إلى العراق ما يقارب (500) خبيرٍ ، منهم (150) في المجال النفطي ليصبح العاملون والفنيين والخبراء نهاية 1984 في العراق ما يزيد عن (5000)[48].

الخاتمة:

كان واقع العلاقات الثنائية بالرغم مِن نشوب التوتُّر قبيل حرب الخليج ، إلا أن هناك متغيراتٍ غَيَّرت مِن طبيعة الاستراتيجية السوفيتية ومراجعة سياستها الخارجية ، بهدف توسيع قاعدة مصالحها الاقتصادية ، و لا سيما وأن شرارة الحرب الباردة قد توهجت من جديد مع بداية حرب الخليج الاولى ، وسعي الأطراف الدولية إلى المحافظة على مصالحها الاقتصادية في تلك الحرب ، وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية ومنع الاتحاد السوفيتي مِن كسب المزيد مِن المصالح في العراق والوصول إلى مياه الخليج العربي ، ولم تتوقف طموحات الاتحاد السوفيتي للمحافظة على الروابط الاقتصادية مع العراق فقط وإنما شملت الطموحات توسيع قاعدة نفوذها في العراق والمنطقة وتشمل تلك الطموحات البحر المتوسط أيضًا مِن جهة ، والدخول في حلبة التنافس الدولي على العراق لِما يمثله مِن أهميةٍ استراتيجيةٍ وموقعٍ متميزٍ بالرغم مِن أن الطرف الآخر (إيران) لديه موقعٌ مُطِلٌ على الخليج العربي وحدودٌ مشتركةٌ مع دولٍ أخرى ، إلا أن العراق بطبيعته السياسية والاقتصادية كان محط الأنظار الدولية ، وَمِن هذه المنطلقات بدأ السوفييت بدراسة طبيعة التعاون مع أحد الأطراف، استخلصت موسكو أن التقارب مع العراق يكون أشمل ، لأن مصالحها الاقتصادية واسعةٌ ومتجذرةٌ ، زيادةً على أن السوفييت كان لديهم

طموحٌ في كسب العقود أيضًا في إعادة ترميم المنشآت والمصانع والبُنى التحتية بانجلاء الحرب ، وَمِن ناحيةٍ أخرى فإن نظرة الساسة السوفييت للنظام السياسي العراقي بأنه نظامٌ يتمتع بالقوة وهذا يُلَبّي الطموح بالتوسع نحو الخليج العربي، وَمِن جانبٍ آخر أن موسكو كانت تنظر إلى أن الترابط الاقتصادي مع العراق على غرار بعض دول المنطقة (سوريا) يمكن مِن خلاله تكوين حلقة وصلٍ من الخليج إلى البحر المتوسط ، وفي هذه الحالة يتسنَّى للاتحاد السوفيتي مواجهة المصالح الغربية والحد منها في المنطقة ، زيادةً على عزل النظام الإيراني وكبح الخطر الذي يصيب الدول الاشتراكية ، أما بالنسبة للعراق فكان التوجُّه في إعادة الحساب في العلاقات المشتركة مع السوفييت هو لِحاجة العراق إلى المساعدات المالية والعسكرية وضمان بقاء الشركات السوفيتية العاملة في العراق ، لأنه كان ينظر إلى المصالح السوفيتية هي أقل وطأةً مِن المصالح الأمريكية والغربية الأخرى التي تُعَد رأس الكارتل النفطي ، إلى جانب أن الشركات السوفيتية كانت تعمل بأقل كُلَفٍ و بالجودة نفسها للشركات الغربية على وفق ما يُعلَن عنه في العطاءات العراقية ، زيادةً على أن السوفييت كان يعملون بمبدأ المقايضة بالنفط وهذا يُلَبّي طموح العراق أيضًا ، لأنه كان بحاجةٍ إلى السلع أيضًا بتصريف نفطه بالوقت نفسه في ظِل أزمة التصدير العراقية لأسبابٍ تتعلق بتوقف موانئ الجنوب العراقية نتيجة القصف الإيراني لها مما شَلَّ حركة التحميل والتصدير.

الهوامش:

([1]) اسامة مرتضى السعيدي، الولايات المتحدة والأمم المتحدة ما بعد الحرب البادرة رؤية إصلاحية، ط1، دار البصائر للنشر، بيروت، لبنان، 2011، ص64-65.

([2]) سعيد اللاوندي، وفاة الامم المتحدة، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2004، ص326-328.

([3]) المصدر نفسه، ص329.

([4]) Herald Moller, East Germany and the Third world GDR'S Relations with Developing countries using the Examples of china and Ethiopia as well as Iraq and Iran, Berlin coaster, 2004, P. 13-16.

([5]) Also, David Engerman, The second worlds Third world's, Exporation in Russian and Eurasian History, London, 2011, P. 7-12.

([6]) James Mark, Easter Europe and the post col world, Indiana University Press, United State, 2020, P. 30.

([7]) نصرة عبد الله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق، دراسة للأداء الأمني لِمَجلس التعاون الخليجي، 1981- 2002، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ٢٠٠٣، ص٧٢.

([8]) ولد ميخائيل غورباتشوف في 2/ آذار / 1931 في قرية برايتولنوي الريفية من عائلة ريفية، وتلقى علومه مع ابناء الفلاحين، بيد ان هؤلاء الاطفال يتحدثون عن الثورة واعداء الشعب مما ادى الى اعتقاله عام 1938 بحجة عضويته في احدى المنظمات، وبعد خروجه من السجن انتقل مع عائلته الى قرية اخرى لإكمال تعليمه، وفي عام 1950 غادر الى موسكو لإكمال دراسته الجامعية، اذ التحق بكلية الحقوق في جامعة موسكو وبدأ نشاطه السياسي عام 1952 ثم انخرط في الحزب الشيوعي 1953، والذي تزامن مع وفاة ستالين، وبعد تخرجه عاد الى مسقط راسه ليمارس مهامه القيادية ومنها السكرتير الاول للمدينة، وشارك بمؤتمر عام 1961 للحزب الشيوعي بموسكو برئاسة خروتشوف، اصبح عضواً اساسياً للجنة المركزية للحزب عام 1971 لمدة ثمان سنوات، ثم استدعى ليتولى أدارة الشؤون الزراعية المركزية خلفاً لفيدوزكولاف، وصل الى مناصب رفيعة في السلطة بفعل علاقته مع رئيس جهاز المخابرات اندروبوف وهو من المتنفذين في السياسة الاقتصادية، وبعد وصول اندروبوف رئاسة اللجنة المركزية للحزب 1984، اسند اليه رئاسة اللجنة الاقتصادية وتكليفه بوضع سياسة اقتصادية شاملة، وبعد وفاة اندروبوف عام 1984، تولى تشيرنينكو السلطة، بيد انه لم يعمر طويلاً فتولى في اذار 1985 غورباتشوف رئاسة اللجنة المركزية للحزب الى جانب توليه منصب رئاسة الاتحاد السوفيتي، للتفاصيل، ينظر: زليخة معلم، دور غورباتشوف في سقوط الاتحاد السوفيتي، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة محمد ، 2015 ، ص 33 – 65.

([9]) Also, op. cit, P. 13.

([10]) Hurad Moller, op. ci, p. 17-18.

([11]) جوستان باران، الأزمة العالمية، مجلة المنار، العدد (1)، 1985، ص93.

([12]) المصدر نفسه، ص93.

([13]) صحيفة أنباء موسكو، العدد (36 /595)، 7/ ايلول/ 1980.

([14]) Gелев лнтера тературна Rrd3etd октобе, сентябрь, 1980, CPR 1.

([15]) إن الرابع من ايلول هو الموعد المثبت رسمياً لدى الأمم المتحدة بعد أن قدم العراق كافة الأدلة مرفقة بالوثائق على قيام الجانب الإيراني بالقصف المدفعي فاعتمدت لدى هيئة الأمم المتحدة بحسب القرار المرقم (33140) في جلستها (2319) في 14 كانون الاول 1974، إذ أن نَص القرار ينطبق تحت البند اولاً (أ) باستعمال القوى المسلحة مِن جانب دولة ما ضد سيادة دولة أخرى، والفقرة (ب) التي عَدَّت القصف المدفعي هو أحد أشكال العدوان. للتفاصيل ينظر: عبدالوهاب القصاب، الحرب العراقية - الإيرانية 1980-1988 قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الركن عبدالكريم فيصل الخزرجي، بيروت، لبنان، 2014؛

W. Jack Dec's, Iraq Military off activeness' the with the Iran, Middle East Special studies, 1989-1991, P. 3.

([16]) M.S El Azhary, The Iran- Iraq war: An Historical Economic and Political Analysis, Martin's Press, New York, 1984, P. 108.

([17]) ibid, p. 108.

([18]) ibid, p. 109.

([19]) Jack Dec's, Op. cit, P. 5.

([20]) C.I.A, A Lert Memorandum (Iraq-Iran), Washington, 13 September, 1980, P. 13.

([21]) C.I.A, Impact of termination of Iran-Iraq war on the relationship the U.S - USSR, Washington, 19 April, 1982, P. 1-2.

([22]) C.I.A, soviet and East European Economic Assistance programs in non Communist Less Developed countrice 1982-1983, Washington, 20 Dec, 1984, P. 2.

([23]) C. I. A, Key Jude Mends for Iraq, Washington, 13 July, P. 2.

([24]) رجل دولة عراقي ولد عام 1936، درس في كلية الآداب جامعة بغداد وتخرج منها عام 1958 ،أنتسب لحزب البعث (المنحل) منذ عام 1956،عمل محرراً في جريدة الجمهورية الصادرة بعد ثورة 1958، وفي عام 1963 عمل في جريدة الجماهير، أنتقل بعد ردة تشرين 1963 الى سوريا وعمل في صحافتها سجن على أثر انقلاب 1966، ثم عاد الى العراق بعد الاطاحة بنظام عبد الرحمن محمد عارف 1968 وتولى رئاسة تحرير جريدة الثورة الناطقة بلسان حزب البعث، تولى مهمة نائب رئيس مكتب الثقافة والاعلام، أنتخب عضو القيادة القطرية لحزب البعث عام 1974 ووزيرا للأعلام في نفس العام ، وعلى أثر تولي صدام السلطة عام 1979عين نائب رئيس مجلس الوزراء فمارس من خلال منصبه النشاطات الدولية، للتفاصيل، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٣، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، لبنان، 1985، ص751.

([25]) C. I. A, Impact of termination, op. cit, P. 2.

([26]) David A. Sty an, France-Iraq relation and fifth Republic foreign Policy, 1958-1990, Thesis Submitted for Ph. D, Department of international Relation, London school of Economics 1999, P. 180-188.

([27]) D. O. I, Status of Soviet-Iraq Relation, Doc 1, Washington, 22 may, 1984, P. 2.

([28]) Denn. S Ross, Soviet views Toward the Gulf war, orbits, vol 8, No 3, 1984, P. 437-438.

([29]) صحيفة الثورة، العدد (4344)، 9/ نيسان/ 1982.

([30]) المصدر نفسه.

([31]) F. C. O, 021/ 20, Iran-Iraq war Position: Moscow's position on the Iran-Iraq war, Telegram No 4048, Doc 23, 24 Octoper, 1983, P. 2.

([32]) تم تأسيس الحزب بعد ثورة جيلان (جمهورية جيلان الاشتراكية) في شمال ايران وحكم جيلان تياران، التيار القومي المحافظ المعادي للإمبريالية يقوده (كوتشك خان) والشيوعي المتعاطف مع ثورة اكتوبر 1917 والاخذ بمثالها (حيدرخان) بلغ عدد الشيوعيين في ايران عام 1922(2000) شيوعي وصدرت لهم جريدة شيوعية أعلن الحزب في عام 1926، ولم ينجوا من مذبحة (رضا شاه) من نفس العام وفي عام 1930 عاد احمد طلب الدكتورة في خارج ايران ويدعى (تقي اراني) فعمل أستاذاً جامعياً وبدأ اتصالاته بالطبقة العمالية والرعيل القديم للحزب واعلن النشاط العلني بعد تنازل (رضا شاه بهلوي) عام 1941، فضلاً عن احتلال السوفيت للشمال الايراني، وكان ابرز مؤسسي الحزب رضا رسته وابو قاسم اسدي وجعفر شوري، تم تنظيم الحزب على أساس المركزية واخذوا بتنظيم المظاهرات والمؤتمرات واول مؤتمر 1942، فاز الحزب بـ (8) مقاعد في انتخابات 1942، ثم ايدوا وزارة احمد توام 1945 -1964 ، وايدوا القوانين المناهضة للولايات المتحدة وبخصوص محمد مصدق فاعتبروه الثورية على الرغم من تأييدهم له بعد اصدار قانون التأميم 1951، للتفاصيل، ينظر: نعيم جاسم محمد، حزب توده، والحياة السياسية الايرانية 1941 -1953، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، م /10، العددان 1-2، 2007، ص 188-194.

([33]) صحيفة القبس، العدد 185/ 7، 17/ 12/ 1985.

([34]) Ned Temok, Soviet-Iraq ties at New Law Gulf War isn't helping the Christian silence monitor, Moscow, 16 march 1981, P. 3.

([35]) أعلن الرئيس الامريكي جيمي كارتر في خطابه بتاريخ 23/ كانون الثاني 1980 فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي باعتبارها مصلحة ومجال حيوي للولايات المتحدة الامريكية وقال (ان الولايات المتحدة الامريكية سترد بقوة اذا لزم الامر لكن موقفنا واضحاً فيما يخص اي محاولة من قبل قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي وتعتبر بمثابة اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية وسيتم حد مثل هذا الهجوم باي وسيلة ضرورية بما في ذلك استخدام القوة العسكرية)، للتفاصيل، ينظر:

Feroge K. walker, op.cit, P. 15; Divvied. Holloway, Gorbachev New Thinking Partner, The United states, 1989, P. 19.

([36]) F. C. O, Iran-Iraq, Doc 23, op. cit, P. 16.

([37]) Lukasz stank, Architecture in Global socialism Fasten Europe, west Africa and Middle East In the cold war, pronation university Press, 2020, p. 245-248.

([38]) Lukasz stank, Architecture in Global socialism Fasten Europe, west Africa and Middle East In the cold war, pronation university Press, 2020, p. 245-248.

([39]) د.ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة 14/ 300/ 53، علاقات العراق مع رومانيا، (محضر اجتماعات اللجنة الاقتصادية)، و. 19، في 30/ 1/ 1981.

([40]) المصدر نفسه، ص7.

([41]) Lukasz stank, o P. Cit, P. 248.

([42]) C. I. A, Iraq foreign Exchange Assets, Washington, The national foreign Intelligence Board concurs Except As Noted in the text, 13 July, 1982, P. 12-13.

([43]) وزارة الخارجية العراقية، حدود الاصلاح السوفيتي، ت 132، 1984، ص114.

([44]) د. ك. و، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (3/ 300/ 52)، التعاون الاقتصادي بين العراق والاتحاد السوفيتي، و. (3) ، / 7، في 8/ 3/ 1984.

([45]) C. I. A, Iraq foreign, op. cit, P. 13.

([46]) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (3/ 300/ 52)، اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني، و. (4) ،في 8/ 3/، 1984،

([47]) C. I. A, Iraq foreign, op. cit, P. 13.

([48]) ibid, p.14.

قائمة المصادر

اولا: المصادر العربية

1) اسامة مرتضى السعيدي، الولايات المتحدة والأمم المتحدة ما بعد الحرب البادرة رؤية إصلاحية، ط1، دار البصائر للنشر، بيروت، لبنان، 2011.
2) عبدالوهاب القصاب، الحرب العراقية - الإيرانية 1980- 1988 قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الركن عبدالكريم فيصل الخزرجي، بيروت، لبنان، 2014.
3) نعيم جاسم محمد، حزب توده، والحياة السياسية الايرانية 1941 -1953، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، م /10، العددان 1-2، 2007.
4) جوستان باران، الأزمة العالمية، مجلة المنار، العدد (1)، 1985.
5) د. ك. و، ملفات وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (3/ 300/ 52)، التعاون الاقتصادي بين العراق والاتحاد السوفيتي، و. (3) ، / 7، في 8/ 3/ 1984.
6) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (3/ 300/ 52)، اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني، و. (4)، في 8/ 3/، 1984،
7) د.ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة 14/ 300/ 53، علاقات العراق مع رومانيا، (محضر اجتماعات اللجنة الاقتصادية)، و. 19، في 30/ 1/ 1981.
8) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٣، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، لبنان، 1985.
9) سعيد اللاوندي، وفاة الامم المتحدة، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2004.
10) صحيفة الثورة، العدد (4344)، 9/ نيسان/ 1982.
11) صحيفة القبس، العدد 185/ 7، 17/ 12/ 1985.
12) صحيفة أنباء موسكو، العدد (36 /595)، 7/ ايلول/ 1980.

13) نصرة عبد الله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق، دراسة للأداء الأمني لِمَجلس التعاون الخليجي، 1981- 2002، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ٢٠٠٣.

14) وزارة الخارجية العراقية، حدود الاصلاح السوفيتي، ت 132، 1984.

15) زليخة معلم، دور غورباتشوف في سقوط الاتحاد السوفيتي، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة محمد ، 2015.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Also, David Engerman, The second worlds Third world's, Exporation in Russian and Eurasian History, London, 2011.
2. C. I. A, Impact of termination, op. cit,.
3. C. I. A, Iraq foreign Exchange Assets, Washington, The national foreign Intelligence Board concurs Except As Noted in the text, 13 July, 1982, P. 12-13.
4. C. I. A, Key Jude Mends for Iraq, Washington, 13 July, P. 2.
5. C.I.A, A Lert Memorandum (Iraq-Iran), washington, 13 September, 1980, P. 13 .
6. C.I.A, Impact of termination of Iran-Iraq war on the relationship the U.S - USSR, Washington, 19 April, 1982, P. 1-2 .
7. C.I.A, soviet and East European Economic Assistance programs in non Commnist Less Developed countrice 1982-1983, Washington, 20 Dec, 1984, P. 2.
8. D. O. I, Status of Soviet-Iraq Relation, Doc 1, Washington, 22 may, 1984, P. 2 .
9. David A. Sty an, France-Iraq relation and fifth Republic foreign Policy, 1958-1990, Thesis Submitted for Ph. D, Department of international Relation, London school of Economics 1999, P. 180-188 .
10. Denn. S Ross, Soviet views Toward the Gulf war, orbits, vol 8, No 3, 1984, P. 437-438.
11. F. C. O, 021/ 20, Iran-Iraq war Position: Moscow's position on the Iran-Iraq war, Telegram No 4048, Doc 23, 24 Octoper, 1983, P. 2.
12. F. C. O, Iran-Iraq, Doc 23, op. cit, P. 16.
13. Feroge K. walker, op.cit, P. 15; Divvied. Holloway, Gorbachev New Thinking Partner, The United states, 1989, P. 19.
14. Gелев лнтера тературна Rrd3etd октобе, сентябрь, 1980, CPR 1.

15. Herald Moller, East Germany and the Third world GDR'S Relations with Developing countries using the Examples of china and Ethiopia as well as Iraq and Iran, Berlin coaster, 2004, P. 13-16.
16. James Mark, Easter Europe and the post col world, Indiana University Press, United State, 2020.
17. Lukasz stank, Architecture in Global socialism Fasten Europe, West Africa and Middle East In the cold war, pronation university Press, 2020.
18. M.S El Azhary, The Iran- Iraq war: An Historical Economic and Political Analysis, Martin's Press, New York, 1984, P. 108.
19. Ned Temok, Soviet-Iraq ties at New Law Gulf War isn't helping the Christian silence monitor, Moscow, 16 march 1981, P. 3.
20. W. Jack Dec's, Iraq Military off activeness' the with the Iran, Middle East Special studies, 1989-1991.

The Soviet Policy Toward the Iraqi Economy During the Early Years of the First Gulf War

Dr. Omar Yas Issa Al-Dulaimi

Center for Strategic Studies

University of Anbar Presidency

omar.yas@uoanbar.edu.iq

Keywords: Iraq-Soviet Union-Economic Relations-Oil prices

Summary:

Iraq's importance to Moscow was due to historical and geostrategic reasons that were linked to some special features that made it distinct from Soviet ties with other countries and even some Arab Middle Eastern countries. In addition to Iraq's economic potential and wealth after 1972 and the rise in oil prices that followed, Iraq became a financial partner and customer for Moscow. What increased Iraq's importance to Moscow was Egypt's transformation and abandonment of its friendship and its orientation towards the United States of America, which gave Iraq importance to the Soviet Union and Iraq became the only remaining tool for its influence in the region. Its companies began to expand in Iraq, the goal being to gain broader interests in the Gulf region and then revive its economy. This was beneficial in protecting the political situation from collapse, especially since some features of changes and demands to amend the economic situation began to appear in Moscow.